

باعتبار هذا المفهوم حديث النشأة واحد افرازات العولمة فانه يفترض ان الدولة لم تعد العامل الرئيسي لعملية السياسة بشكل يدعوه الى العودة الى الضوابط الاجتماعية الاخلاقية لطرف الوجود السياسي (الحاكم والمحكوم) كما يزيد من فعالية الحكم الراسد او الحكومه وتاثيره في السياسات العامه في الدولة وفي الوقت نفسه يفترض ان السلطة لم تعد تتفاعل مع الافراد المحكومين فحسب بل هي عباره عن شبكة مدنية ممثله بالقطاعات الحديثه مثل الاحزاب والمنظمات الغير الحكوميه والنقابات وغيرها.